

Distr.: General  
2 July 2021  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

تتظم فرنسا، في إطار توليها رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه 2021، جلسة إحاطة عامة بشأن  
حماية الحيز الإنساني يوم الجمعة 16 تموز/يوليه.

وتجدون طيه مذكرة مفاهيمية في هذا الصدد (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 1 تموز/يوليه 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

### مذكرة مفاهيمية لجلسة الإحاطة لمجلس الأمن بشأن حماية الحيز الإنساني، 16 تموز/يوليه 2021

لأننا نواجه اليوم تقلصا غير مسبوق للحيز الإنساني، فإن فرنسا ستعقد جلسة إحاطة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري بشأن حماية الحيز الإنساني.

#### معلومات أساسية

يتعرّض الحيز الإنساني للخطر بشكل متزايد بسبب العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن العوائق التي تعترض أنشطتهم.

إن العنف الواسع النطاق والمتزايد الذي يتعرض له العاملون في المجال الإنساني أثناء ممارسة أنشطتهم لا يتسبب في وفاتهم وإصابتهم فحسب، بل يعوق أيضا قدرتهم على أداء مهمتهم ويحرم أشد الفئات ضعفا من المساعدة والحماية الأساسيتين. ويثير هذا الاتجاه السائد القلق لا سيما وأن الاحتياجات الإنسانية قد بلغت رقما قياسيا.

والأرقام غنية عن البيان: ففي عام 2020، سُجِّل ما لا يقل عن 169 حادثا أمنيا ضد العاملين في المجال الإنساني في 19 دولة متضررة من النزاع، مما أسفر عن مقتل 99 من العاملين في المجال الإنساني (S/2021/423، الفقرة 43).

وبالإضافة إلى انعدام الأمن، فإن العوائق البيروقراطية والإدارية، والقيود المفروضة على الدخول إلى البلدان والتنقل داخلها، والتدخل المتعمد من جانب أطراف النزاع، تسهم في إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وفي بعض البلدان، لا تزال المعاملات والأنشطة التي تنفذ أثناء العمليات الإنسانية محظورة وتتعرّض للتجريم.

وقد أصبح الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة التي تؤثر سلبا على العاملين في المجال الإنساني وأصولهم أو تعوقهم منتشرا على نطاق واسع. ولا تزال غالبية الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء دون عقاب.

ونقع على عاتقنا مسؤولية جماعية، فضلا عن واجب قانوني وأخلاقي، لمواجهة هذه الاتجاهات المثيرة للجزع.

ولهذا السبب، وجّهت فرنسا وألمانيا، في أيلول/سبتمبر 2019، نداء للعمل من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ، أيّدته حتى الآن 48 دولة عضوا إلى جانب الاتحاد الأوروبي. ويُحدّد النداء للعمل بالالتزامات الملموسة التي يمكن للدول الأعضاء أن تقيّمها لحماية الحيز الإنساني على نحو أفضل.

## الأهداف

تتيح الإحاطة فرصة للدول الأعضاء للقيام بما يلي:

- تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحفاظ على الحيز الإنساني، ولا سيما حماية العاملين في المجال الإنساني، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.
- تحديد توصيات عملية لحماية الحيز الإنساني بشكل أفضل.

## الأسئلة الإرشادية

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني (القانوني) والدولي (الدبلوماسي) لحماية الحيز الإنساني بشكل أفضل؟
- ما هي التحديات والفرص التي واجهتها الدول الأعضاء أثناء اتخاذها تدابير لحماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير وصول المساعدات الإنسانية؟ هل هناك أي دروس مستفادة يمكن تطبيقها في المستقبل؟
- كيف يمكن نشر المعلومات والمعارف والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني وإدماجها على نحو أكثر فعالية من أجل ضمان حيز إنساني أفضل؟ كيف يمكن للمرء أن يتعلم من أفضل الممارسات في إطار دورات التدريب على القانون الدولي الإنساني والجهود الأخرى لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مع الجماعات المسلحة من غير الدول، والتنسيق بين الدول التي تبذل هذه الجهود، بما يشمل توفير التدريب على القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة؟
- كيف يمكن تيسير الحوار بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وأطراف النزاع المسلح من أجل إتاحة الأنشطة الإنسانية القائمة على المبادئ؟ كيف يمكن تشجيعها على رفع العوائق الإدارية التي تعترض إيصال المعونة الإنسانية القائمة على المبادئ؟ كيف يمكن تجنب "تجريم" العمل الإنساني القائم على المبادئ؟
- ما هي التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني؟ كيف يمكننا أن نستخدم على نحو أفضل نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة ضد الأفراد أو الكيانات الذين يهاجمون العاملين في المجال الإنساني أو يعرقلون الأنشطة الإنسانية؟ هل من سبل لتوطيد التعاون القضائي بين الدول من أجل ضمان بدء التحقيقات والإجراءات، إذا كان ذلك مناسباً؟ هل العدالة الجنائية الدولية، استكمالاً للمحاكم الوطنية، مكان يمكن استخدامه بشكل أفضل في حالة وقوع اعتداءات على العاملين في المجال الإنساني يمكن أن تعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية؟
- كيف يمكننا التقليل إلى أدنى حد من التأثير السلبي غير المقصود المحتمل للجزاءات على الأنشطة الإنسانية القائمة على المبادئ؟
- هل من سبل يمكن للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تستكشفها لزيادة حماية الحيز الإنساني؟

**شكل المناقشة ومقدمو/مقدمات الإحاطات**

ستعقد هذه الإحاطة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري بالحضور الشخصي في 16 تموز/يوليه، الساعة 10:00 بتوقيت شرق الولايات المتحدة.

وسيرأس الاجتماع، جان - إيف لودريان، وزير خارجية فرنسا.

وقد دُعي المتكلمان التالي اسماهما والمتكلمة التالية اسمها إلى تقديم إحاطات إلى المجلس:

- الأمين العام
- روبير مارديني، المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر
- لوسيل غروجان، المديرة المفوضة لشؤون الدعوة في منظمة مكافحة الجوع